

الطاهر والمحصن مع الارادة مثل طبع باختيار حال الراه في الحيزه ليرتفع وان لا يفعل
وكان الظاهر ان يقول نفسه حال الله المحل المرئي لان اراد بالمال الذي هو المشبه به
الحق المحقق الذي يحد عنه الشرح وطوال فام المرئي متعلق بالمرئي منه وادو الحال الاول
هو المشبه المحل الجازم الذي يحد عنه ارادة الله وطوال قائم بالله متعلق بالمتعلق الاول
بالحال كذا في الثاني الى ما قام به كذا عدل عن ذلك اصابه الى المتعلق العام بره الاول وادو بالاب
في ذلك الصريح بنسبه حاله مع حال المرئي والثانيه الاشارة الى وجه الشبه بين المرئي وتلك
الارادة فان المشابه بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما يحمل بين الامور واجام فتوابع
الارادة مثل طبع متعلق بالممكن منه لو ذن برسك في المشبه وصدق الصفه وبت الممكن
مع ما في حيزه تبيينه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذا في قول المرئي من الفصل والرايض
تبيينه على وجه الشبه به ولم يقصد بشئ منهما تركيبة احوال الطرفين وانما يحد عن مسعود
وجو والمحل ذلك الجازم وايضا المستقيم من الحال وان شئت ذمارة توصل في المثال
فان ان قول به لغيره من افعال الحمل لوجه البديهي وليس ما يودم اما السهنة وكيفنا
عنها عطاء فانها تخرجها جازم واما التمثيل فان شبيهه المهيبة المركبة المبرجة من المرئيه المراد
والارادة بالهيهت المركبة المنزعة من المرئي والمرئي والبرهي حكوم المسعور مجموع الالفاظ
الاراديه الهيهت المشبه بها ودر سبق في محققها ما هو كاف وشا في لمن التي السبع وهو
سهره واما الاستعارة ما كذا في قوله يومها خديده وهي والركان في الختان عند
السكاكي حيث رد التبعية اليها مطلقا فقد رده عليه ذلك صاحب الكشف عالم السبق
اصو ما علمه من مزيد وسر وعكس هذا المعنى غير بعيد ولكن يؤمنح كل الحال في بعض
في بعض صور الالفاظ التي يكون كذا مثلا لا يتخذه وشا وانتم فيقول ختم الله على
قلوبهم ليرجع المشبه به فنه المعنى المصدر في الحقيقة للهتم والمشبه احد اش حاله
في قلوبهم ما نفعه من بغيره الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية
وهو القصد الاول في الكشاف وليرجع المشبه به يبيته مركبة متفرقة من المعنى
والنوع الوارد عليه ومنه صاحب من الانتفاع به والمشبه منه مركبة
مشتزعة من القالب الجاهل حاله فدونها صاحبها من الانتفاع في الامور الدنييه
كان طرفا التشبيه مركبين والاستعارة عليه قواقتصر فيها من النافذ المشبه به

ع

عيا ما صانعته في تصور تلك الهيهت واعتبارها به وباقى الالفاظ مشهور مراده وان يكون
مقدون في التفرغ وليس من المستعارة تبعية اصلا عما تقر فيهما سبق وهو القصد
الك في الكشاف والالفاظ في الاقتصار على بعض الالفاظ الاختصاص في العبارات
وكذا في جملتها بان يجعل نارة على التبعية واخرى على التمثيل ولوصح بالكل
تضمنت التمثيل الى غير ذلك من القوارير التي ربما استلكت في موارد هاهنا فاعتبرت
فيها ذلك صفا في الالفاظ الى تشبهه قلوبهم باشياء مختلفة وحصل ذلك التمثيل الذي هو في راء
المستعارة المسكوت عنه تبينها عليه ورمز اليه كان من قبل الاستعارة التمثيل للتبعية
في صورة جزئية على كذا كما حقتنا وتبينة بالالتصنيف كما مضى ذكره نفسه بزهة
وقدر وضو ذلك الجزئي في صورة كلية فتم ان لا يقال الاستعارة التبعية الجزئية يمكن
الامور لانها تكون كالتقديرية من حيث المعنى فان بين التمثيل على نفسه المثال كما لم يوصف
صورة متفرقة من امور يوصف صورة اخرى وهذا الوجه لا اعتبار بالمعنى في المثال
والاين في كونها متعلق بمعنى الحرف ومن البديهي ذلك لو لم يكن في الاستعارة لعل في الحكم
مستقون على عبارته يعنيها وسها بعد ما جرت كل تحقيق ماسلطة ويجوز انها متعلقات معاني
الحروف وجوب تركها بغيره من امور متفرقة تعلم سبقها في تبعية تصفو لها لا مزيد
ولا خفا، وجملة تصف مختلفة ايضا فان قوله يوصف صورة بغيره انما هو ان يكون وان
المشبه مثلا مع الصورة المنتزعة لا وهذا هل يفظ الوصف مستدرك في الموضوعين منها بخلاف
ما في عبارة المتعاقب حيث قال ومن الاصل للمعارة وصف احد صورته وتبعية غيره من صور
لوصف الاخرى فاذا اراد يوصف الصورة العمارة عليها فكانت ان لا يوقع عبارة اخرى
الصورة غير مكان عبارة الاخرى وقد مرح على ذلك حيث قال تشبهه صوراً تروى هذا بصورة
برده انما لم يرد صورته المشبهه جنة مع المشبه به وما لهما في المشبهه في كسر
وصف المشبهه به من غير غير منه واما قول ومن اليمين فقد بينا ان خبان فابعد لا يلتبس
عيا من له قدم صدق في القوارير البانية واعلم ان الالفاظ الصلة التبين يوم اجماع التبعية والتفعل
من عبارة المتعاقب كنه لم يرح ما نظر في التمثيل كما ان مشتزعة من امور هاهنا في الغناد
وكلامه والشراح في ذلك وادما اظهر فساد فتبينت ان في راءه القوانيه ولا يمكن من
المثقل من الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا واحسان في الالفاظ التي ليس من الجاهل

د

نفسه